

مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة النجف

الباحثة

رغلة يعرب يوسف

أ.د. فؤاد عبدالله محمد

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

المقدمة :

تعد المدينة حالة طبيعية إنسانية فهي بمثابة الكائن الحي في تغير دائم ومستمر من الناحية الزمنية والمكانية والنوعية الحجمية ، لذا لا توجد مدينة بقيت على حالها الذي ولدت عليه شكلاً وحجماً فكلاهما يشهد تغيراً مستمراً (زيادة أو نقصان) تحت تأثير عدد من العوامل ، يأتي في مقدمتها النمو السكاني الذي يعد اليوم ظاهر عالمية كعامل يدفع في هذا الاتجاه ، والذي لا تكمن المشكلة فيه كحالة مجردة بل في الخلل الذي قد يحدث في التركيبة الحجمية وما يترتب عليه من حالة تشوه واختلال في النسق الحضري العام .

مدينة النجف كغيرها من المدن ولدت ثم وقعت تحت تأثير عوامل زمنية ومكانية أكسبتها قوى جذبية استقطابية مكنتها من النمو حضرياً . مما جعلها وعاءاً للتكدس السكاني سواء من إقليمها المباشر أو الواسع . أكتسبت بموجبة صفة المدينة الرئيسة أو المهيمنة على النظام الحضري في المحافظة ، وما ترتب عليه من انعكاسات سلبية تمثلت بعمق الفجوة بينها وبين نظيراتها الأخرى اقتصادياً واجتماعياً وخدماتياً وعمرانياً ، الأمر الذي تمخض عنه اختلال النظام الحضري برمته .

ركزت الدراسة على تحليل واقع المنظومة الحضرية في المحافظة طبقاً لأساليب وقواعد ونماذج تعنى بهذا المجال وبمنظور يخدم التخطيط الحضري وصانعي القرار في المدينة والمحافظة .

Abstract :

The city is a natural state of humanity, it serves as a living organism in constant and continuous change of the temporal and spatial and qualitative volumetric, so there is no city remained the same, who was born attic in size and style they both witness a change constant (increase or decrease) under the influence of a number of factors, foremost among Population growth, which is today a global phenomenon as a factor pushing in this direction, and that the problem is not the abstract but as a case in which the defect may occur in the structure of the volumetric and the consequent deformation of the case and the disruption in the urban layout.

Like other cities of Najaf city I was born, and then came under the influence of temporal and spatial factors that earned it the forces of gravitational polarity enabled it to urban growth. Making it the pot of population overstock whether direct or broad territory. Under which the city gained major status or dominant urban system in the province, and the consequent negative repercussions been deeply gap between them and other counterparts economically, socially and engage in a servicing and urban, which resulted in the disruption of the urban system as a whole.

The study focused on the analysis of the reality of the urban system in the province in accordance with the rules and methods and models concerned with this area and serves the perspective of urban planning and decision-makers in the city and the province

- حدود منطقة البحث :

تتحدد منطقة الدراسة بمدينة النجف البالغة مساحتها (6245,1 هكتاراً) تقع فلكياً عند تقاطع دائرة العرض (59 ، 31) شمالاً ، وقوس الطول (19، 44) شرقاً خريطة (1) ، وأما جغرافياً ففي أقصى الطرف الجنوبي للقسم الشمالي من السهل العراقي وعند الحافة الجنوبية للصحراء الغربية على بعد (10 كم) من نهر الفرات مشرفة على منخفض بحر النجف ومن الناحية الإدارية تعد المدينة مركز لمحافظة النجف تحدها من الشمال مدينة الحيدرية وبمسافة (40 كم) ، فيما تحدها من جهة الشرق مدينة الكوفة وبمسافة (10 كم) ، أما مدينة المناذرة فمن ناحيتها الجنوبية الشرقية وبمسافة تصل إلى (25 كم) ، خريطة (2) .

أما الحدود الزمنية فتتمثل بفترات التعدادات السكانية (1977 ، 1987 ، 1997 وتقديرات السكان لعام 2013) ، اذ شكلت قاعدة البيانات الاساسية في دراسة الموضوع.

- مشكلة البحث :

تكمن مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي :

(هل تمارس النجف دور المدينة المهيمنة على عناصر النظام الحضري الذي تنتمي إليه؟).

- فرضية البحث:

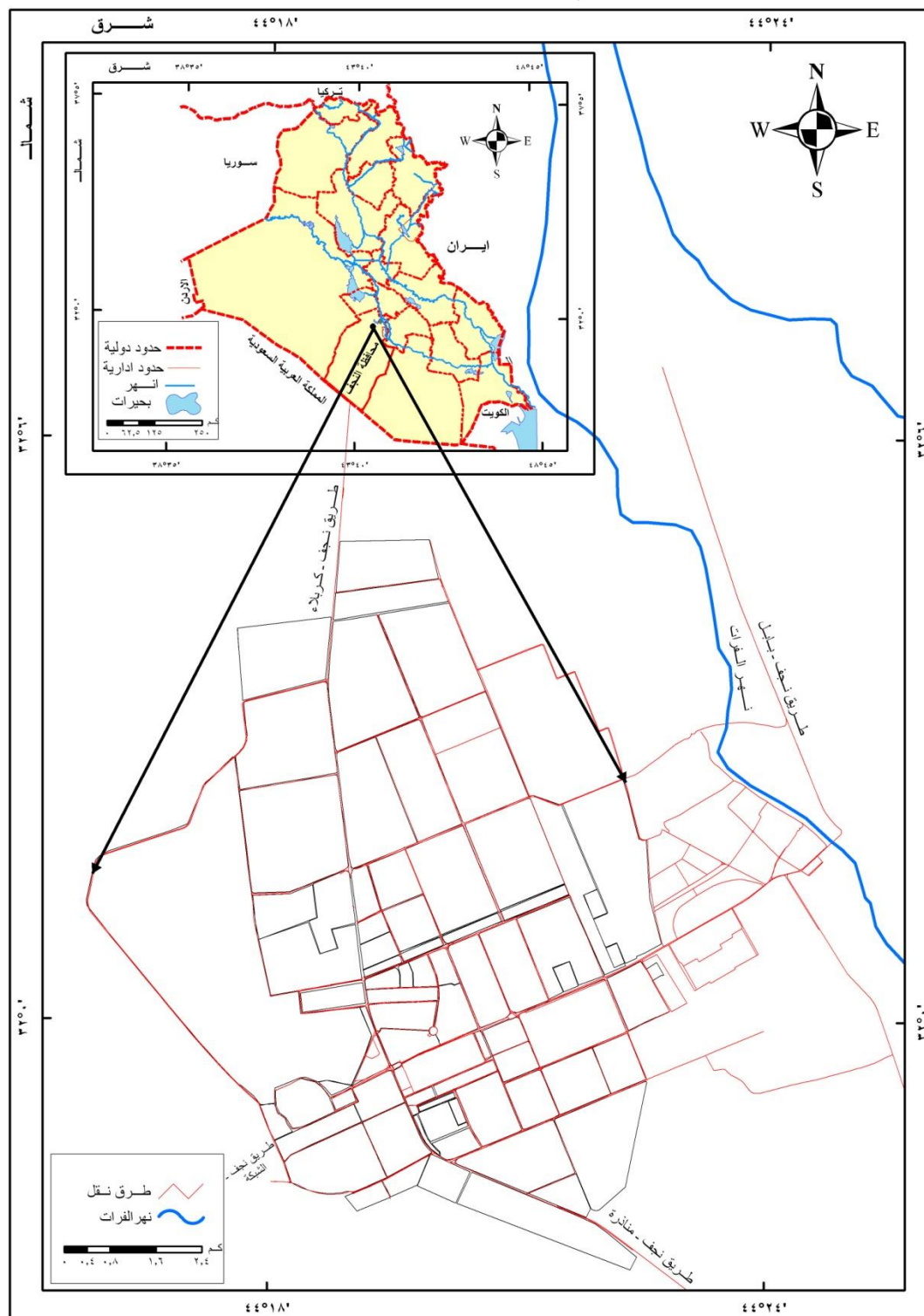
يمكن صياغة فرضية البحث على النحو التالي :

(ان اعتماد أساليب تخطيطية تعنى بتحليل المنظومة الحضرية كفيل برصد وتشخيص الوضع الراهن ومن ثم اكتشاف مقدار الاختلال الذي يعانيه بقصد تقديم الحلول الناجعة والارتقاء به الى حالة التوازن).

- هدف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن هيمنة مدينة النجف على مدن النظام الحضري من خلال تطبيق ومقارنة الوضع الراهن مع عدد من المؤثرات والمقاييس ، كوسيلة لقياس الهيمنة ، والانعكاسات السلبية الناجمة عنها سواء ما يتعلق بالمدينة ذاتها بصفة خاصة أو النظام الحضري الذي تنتمي إليه بصورة عامة بقصد الارتقاء بالواقع.

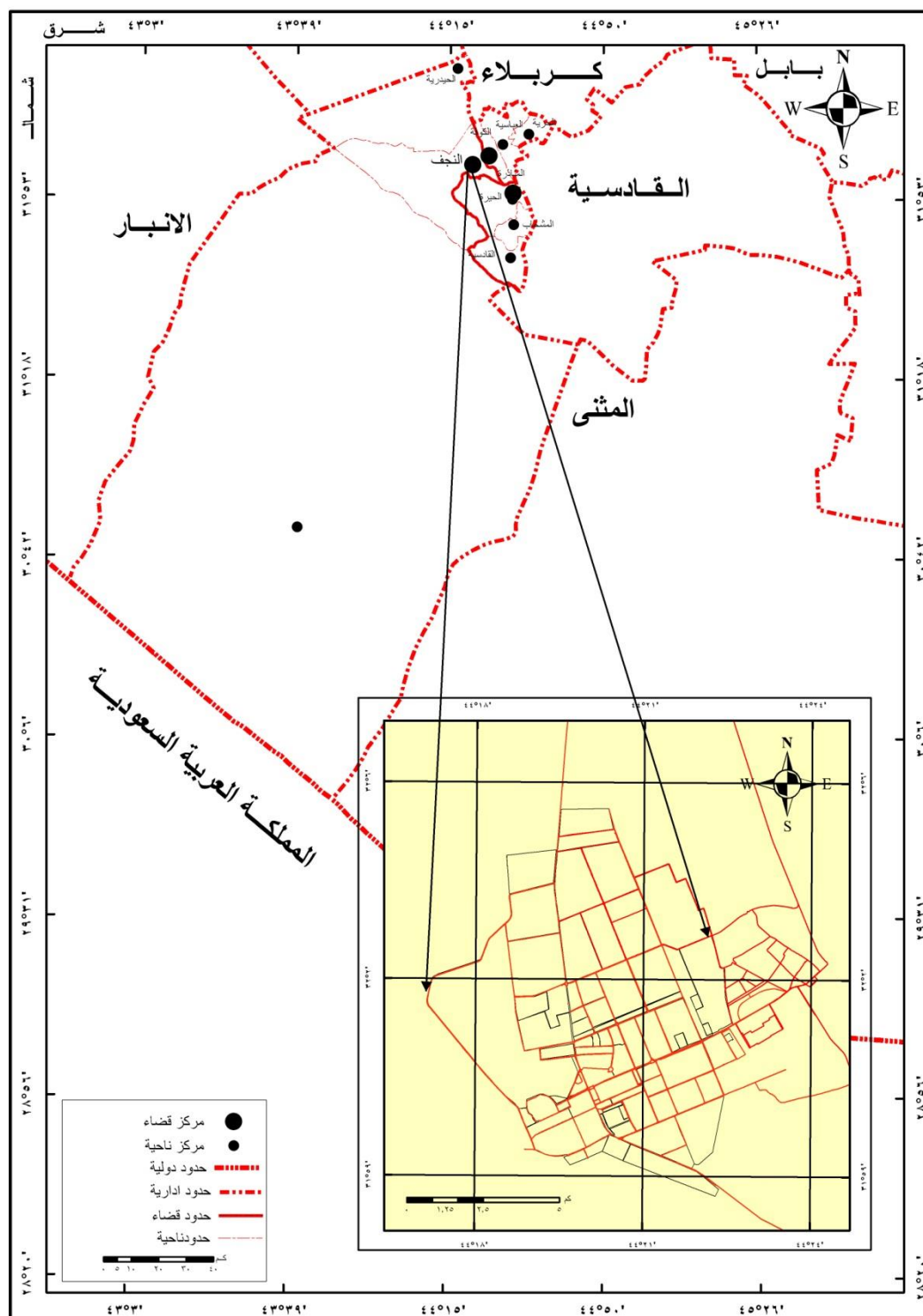
خريطة (1)
موقع مدينة النجف من العراق



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على نظام (G.I.S) .

خريطة (2)

موقع مدينة النجف من المحافظة



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على نظام (G.I.S) .

تحليل الواقع في ضوء المؤشرات

أن نمو أعداد وأحجام المدن ليس مجرد تغير وتبدل عشوائي بل أن هذه التغيرات والتبدلات ترتبط بقوانين وقواعد وعوامل وقوى ومتغيرات تتحكم في اتجاهات ومقادير تلك التبدلات في خصائص المدن ولكي توظف النظرة إلى المدينة بالإطار العلمي ، وحتى لا تبقى عملية تقصص ونقصي ودراسة المدن وإحجامها وأعدادها مجرد دراسات وصفية اعتباطية ، فقد طور عدد من الباحثين مجموعة من النظريات والنماذج والقواعد لتفسير العوامل المؤثرة في مواقع المدن في أحجامها وأعدادها ومسائل أخرى .

ومن أهم هذه الدراسات الآتي :-

1. قاعدة المرتبة . الحجم (جورج زيف) G. K. Zipf
 2. قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسة) لجفرسون J Jefferson
 3. قانون المرتبة . الحجم (براوننك . وجبز) Browning and gibbs
 4. مؤشر الأولوية (دليل الهيمنة الحضرية) Walter christaller
 5. مقياس الكثافة الحضرية Eris strobl and Luisito Bertinelli
 6. متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى .
 7. مؤشر التقارب الحجمي .
 8. مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى .
 9. مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى .
- وسنتناول بشرح تفصيلي لكل دراسة من هذه الدراسات وتطبيقها بشكلٍ نظري على منطقة الدراسة .

1- المرتبة . الحجم ل (زيف) Rank siz Rule :

انتشرت هذه القاعدة من خلال كتابات جورج زيف في الخمسينيات من القرن العشرين . وعلى الرغم من أن انتشار هذه القاعدة وذيوعها ارتبطت باسم (زيف) ، إلا أنه لم يكن أول من اهتم إلى فكرتها ، إذ كان قد سبقه إليها آخرون مثل (ارباخ ولتكا) ثم حدث بعد ذلك إن توصل زيف إلى صياغة القاعدة بصورة مبسطة إذ أدرك وجود علاقة بين النمو الذي يتخذه تسلسل ترتيب المدن على مخطط التوزيع الوغارتي و عدد سكانها ⁽¹⁾.

(1) احمد جار الله الجار الله ، تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية والمعدلة لقاعدة المرتبة والحجم ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد 606، 1996، ص82.

وجاء من بعده هاجيت (V. Hagget) الذي تمكن من تشكيل شكلين أحدهما يشير إلى معدل نسبة المدن الخمس الأولى في (72) قطرا والمدن الكبرى والشكل الآخر يؤثر إلى الاستفادة من هذه القاعدة للمقارنة بين توزيع المدن لفترات زمنية ضمن القطر الواحد وبين الأقطار ، وقد حول الباحث (ايزارد) (sard تجزئته في مدن الولايات المتحدة عام 1940)⁽²⁾ .

وقاعدة المرتبة والحجم على خلاف قانون المدينة المهيمنة لا تهتم بالمدينة المسيطرة أو الأولى فحسب ، بل تعنى بإيجاد قاعدة لنظام ترتيب المدن ويمكن إبراز العلاقة بين حجم المدينة والمرتبة من خلال عدة طرائق . فيمكن أن يكون ذلك عن طريق التمثيل البياني البسيط للمرتبة والحجم أي افتراض إتخاذ أحجام المدن منحني انسيابي متدرج اقرب ما يكون إلى الخط المستقيم أي انه يكون توزيعاً طبيعياً يوضح العلاقة المثالية بين حجم المدن ومراتبها وهذا يؤثر إلى نظام حضري متكامل قد وصل إلى درجة النضج الاقتصادي وإلى توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمية بشكل متساوٍ على جميع إنحائه⁽³⁾ .

لقد حظي عمل زيف (Zipf) بالاهتمام الكبير إلى جانب تكهنات واسعة حول شكل المنحنى الذي يصف أحجام المدن والمؤشرات التي تسهم في نشوئها وبعد ذلك قام العديد من الباحثين أمثال ستيفارت وبيري باستخدامها وفحصها و الاستفادة منها ومن ثم تكاثرت الدراسات التي استخدمت هذه الفكرة أو تناولتها بالنقد والتحليل أو التاثير والتنظير⁽⁴⁾ .

وبناء على ما سبق يمكن القول إن فكرة قاعدة المرتبة - الحجم تتلخص في انها إذا تم ترتيب المدن في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة حسب عدد سكانها فإن حجم المدينة التي تأتي في مرتبة معينة ، ولتكن (ن) ، يساوي (ن/1) من عدد سكان المدينة الأولى وذلك وفق التناسب التالي .

$$1, 1/2, 1/3, 1/4, 1/5, 1/6, 1/7, 1/8, \dots, 1/n$$

وبعبارة أخرى ، فإن سكان المدينة الثانية - على سبيل المثال - هو حاصل ضرب القيمة (1/2) من حجم سكان المدينة الأولى وهكذا . وبناءا عليه فان بمعرفة عدد سكان المدينة الكبرى يمكن تقدير حجم سكان أي مدينة نظرياً ، وذلك من خلال قسمة عدد سكان المدينة الكبرى (ك) على رتبة المدينة المعنية

(2) عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1977 ، ص 246 .

(3) صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، 1986 ، ص 225 .

(4) Stewart J.A. "empirical mathematical rules concerning the distribution and equilibrium of population " in J. Spengler and Duncan (eds) demographic analysis " 1956 " p345.

(ن ل) وبذلك فإن ضرب ترتيب كل مدينة من المدن في عدد سكانها يفترض أن يعطي قيمة واحدة تمثل عدد سكان المدينة الأولى .

وبشكل عام ، قد يكون النظام الحضري اقل نضجاً (immature) عندما يبتعد عن قاعدة الرتبة - الحجم ، إما لكون حجم المدينة الكبيرة أصغر مما هو متوقع ، وإما لوجود هيمنة حضرية . ويحدث هذا الوضع - في الغالب - نتيجة غياب التكامل بين عناصر المنظومة الحضرية ، وبالتحديد ضعف التبادل التجاري بين المدن إلى جانب عدد من عوامل أخرى .

لذا يمكن القول إن قاعدة زيف مفيدة في بيان واقع حال النظام الحضري فيما إذا كان هذا النظام يخضع لهيمنة حضرية أو يتصف بالتدرج والنضج الحضري ، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من القاعدة المقارنة بين توزيع المدن على فترات زمنية ضمن الإقليم الواحد أو ضمن مجموعة من الأقاليم .

وخلاصة القول إن مبدأ التوزيع الهرمي في الأنظمة الحضرية يعكس العلاقة العقلانية الاقتصادية ولأسباب متعددة منها : إن وجود تدرج هرمي يعني وجود هيمنة حضرية لمدينة واحدة أو مدينتين وهذا يعني من زاوية أخرى وجود تركيز مشتمل مما يوفر الأرضية الصالحة للنمو الاقتصادي الذاتي

وللوصول إلى هذه الحقيقة تم تطبيق تلك القاعدة (زيف) على المحافظة إذ تم ترتيب المدن تنازلياً حسب الحجم السكاني وبامتداد زمني من (1977 - 2013) ، الجداول (1،2،3،4) ، وقد أفضى القياس إلى عدم انطباق قاعدة المرتبة - الحجم على المدن سوى مدينة النجف ، إذ يظهر أن هناك انحرافاً كبيراً عن قاعدة المرتبة - الحجم من خلال الاختلاف الكبير في الحجم الحقيقي عنه في الحجم المتوقع ولصالح الأخير (النظري) ، مما يؤكد عدم التطابق الفعلي للتوزيعات الحجمية للهرم الطبيعي الذي تشكله مدن منطقة الدراسة المرتبة تنازلياً . وعليه فلا يوجد تسلسل هرمي متوازن للنظام الحضري عموماً ، الأشكال (1،2،3،4) ، نتيجة غياب العمليات التخطيطية الحضرية الإقليمية على مستوى المحافظة أو ضعفها ، مما ترتب على ذلك تضخم مدينة بعينها (النجف) ، إذ تتوفر فيها فرص العمل والخدمات والاستثمارات وعلى حساب المدن الأخرى التي تخسر في الأعم الأغلب حاجتها من فرص العمل والخدمات وهذا ما جعلها (بقية المدن) قزميه تدور في فلك المدينة الأولى .

جدول (1)

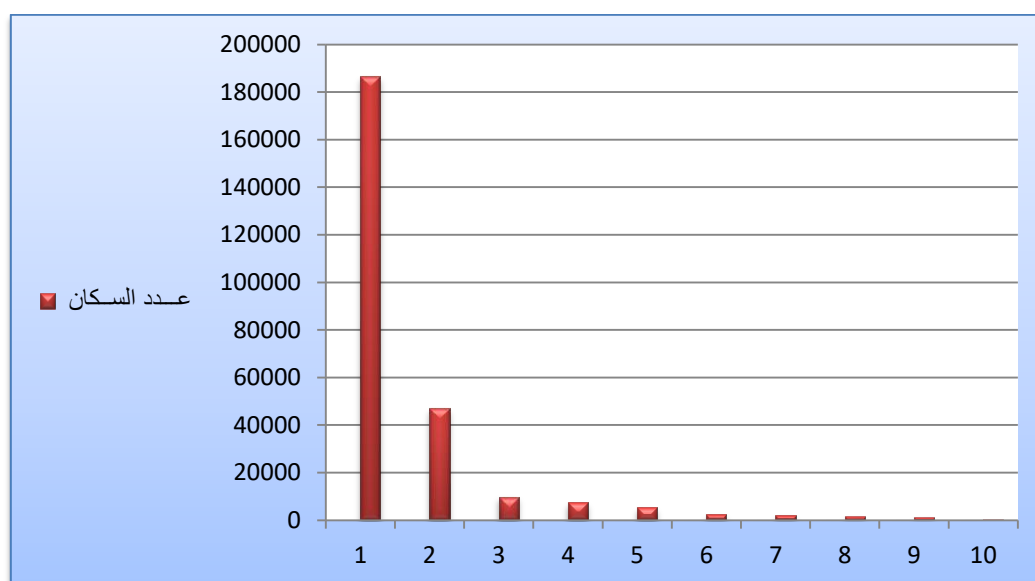
تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زيف) على مدن النظام الحضري لعام 1977

المدينة	الترتيب	معكوس المرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري	الاختلاف والحجم المتوقع حسب قاعدة زيف
النجف	1	10000	186479	186479	صفر
الكوفة	2	0,5000	47062	9329,5	--46177,5
المشخاب	3	0,3333	9888	62159,6	--52271,6
المناذرة	4	0,2500	7356	47619,7	---39263,7
الحيرة	5	0,2000	5450	37295,8	---31845,8
الحرية	6	0,1600	2506	37295,8	--28573,8
القادسية	7	0,1400	2197	26639,8	--24442,8
الحيدرية	8	0,1250	1571	23309,8	--21738,8
العباسية	9	0,1111	1247	20719,8	--19472,8
الشبكة	10	0,1000	277	18647,9	--18370,9
المجموع	2,919		264033	547190	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للعام 1977.

شكل (1)

المرتبة الحجم لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام (1977)



المصدر / الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1) .

جدول (2)

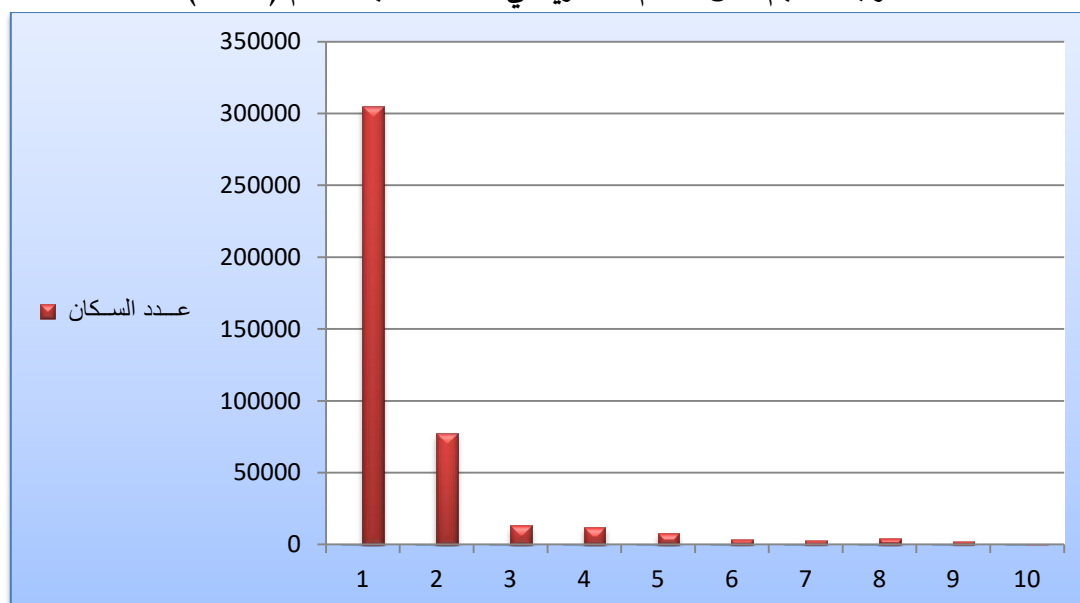
تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زييف) على مدن النظام الحضري لعام 1987

الاختلاف والحجم المتوقع حسب قاعدة زييف	حجم السكان النظري	حجم السكان الحقيقي	معكوس الرتبة	الترتيب	المدينة
صفر	304832	304832	10000	1	النجف
--46177,5	152416	77279	0,5000	2	الكوفة
--39263,7	10160,6	12077	0,2500	4	المناذرة
--52271,6	76208	13444	0,3333	3	المشخاب
--31845,8	60966,4	8108	0,2000	5	الحيرة
--21738,8	50805,3	4371	0,1250	6	الحيدرية
--28573,8	43547,4	4371	0,1600	7	الحرية
--24442,8	38104	2982	0,1400	8	القادسية
--19472,8	33870,2	2304	0,1111	9	العباسية
--18370,9	30483,2	293	0,1000	10	الشبكة
	547190	429295		2,919	المجموع

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للعام 1987.

شكل (2)

المرتبة-الحجم لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام (1987)



المصدر / الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

جدول (3)

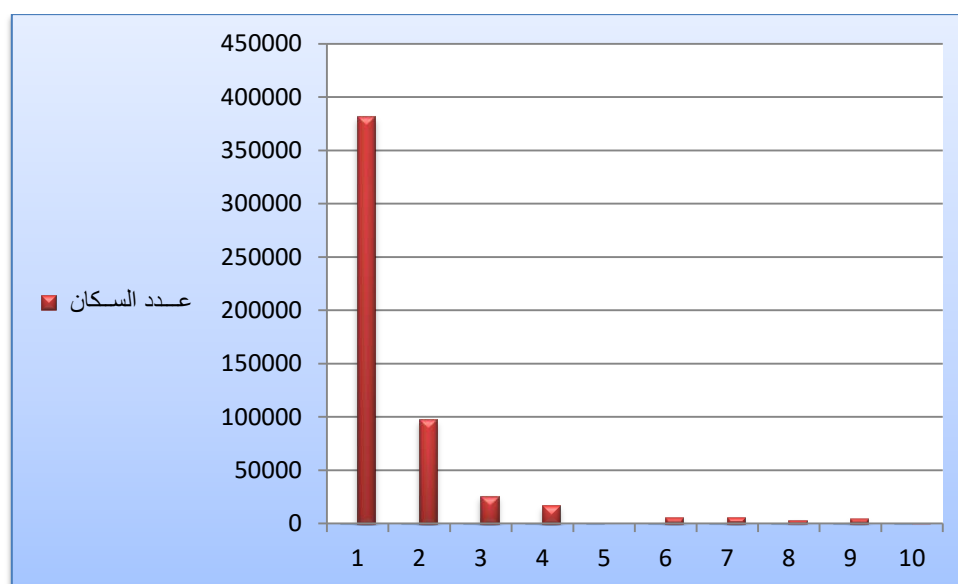
تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زييف) على مدن النظام الحضري لعام 1997

المدينة	الترتيب	معكوس الرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري	الاختلاف والحجم المتوقع حسب قاعدة زييف
النجف	1	10000	381486	381486	صفر
الكوفة	2	0,5000	97626	190743	--93117
المنادرة	3	0,3333	25883	127162	--101279
المشخاب	4	0,2500	17053	95371,5	--78318,5
الحيدرية	5	0,2000	6268	76297,2	--70029,2
الحرية	6	0,1600	5597	63581	--57984
العباسية	7	0,1400	4509	54498	--49989
القادسية	8	0,1250	3285	47685,7	--44400,7
الشبكة	9	0,1111	211	38148,6	--37937,6
المجموع	2,819		541918	1074973	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للعام 1997.

شكل (3)

المرتبة - الحجم لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام (1997)



المصدر/ الباحثان بالأعتماد على بيانات الجدول (3) .

جدول (4)

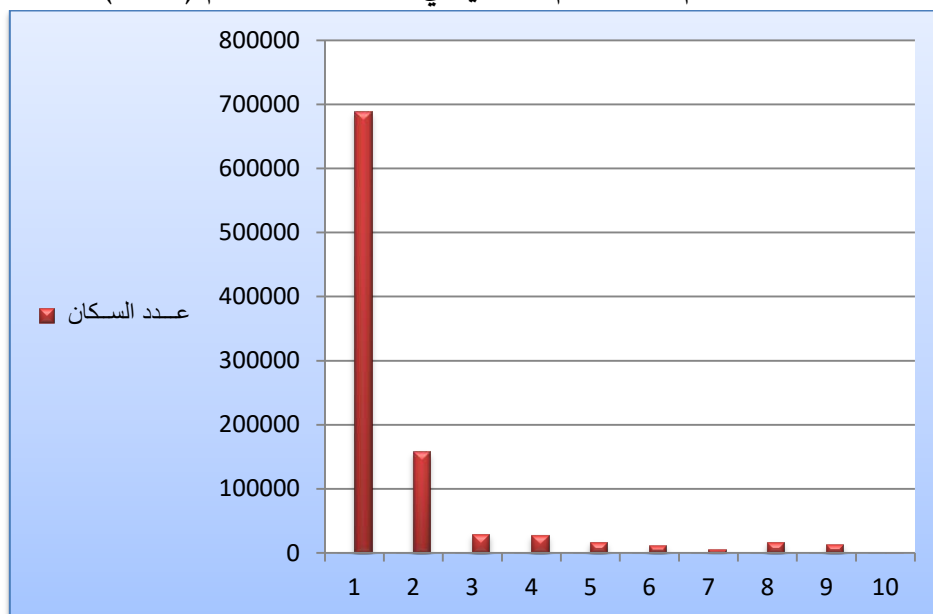
تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زييف) على مدن النظام الحضري لعام 2013

الاختلاف والحجم المتوقع حسب قاعدة زييف	حجم السكان النظري	حجم السكان الحقيقي	معكوس الرتبة	الترتيب	المدينة
صفر	688548	688548	10000	1	النجف
--186429	3444274	157845	0,5000	2	الكوفة
--200286	229516	29230	0,3333	3	المنادرة
--143888	172137	28249	0,2500	4	المشخاب
--120788,6	137709,6	16921	0,2000	5	الحيدرية
--97968	114758	16790	0,1600	6	الحيرة
--85223	98364	13141	0,1400	7	العباسية
--74685,5	86068,5	11383	0,1250	8	الحرية
--70650,3	76505,3	5855	0,1111	9	القادسية
--68426,8	68854,8	428	0,1000	10	الشبكة
	2016735	968391	2,919		المجموع

المصدر : الباحثان بالأعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات السكان للعام 2013 .

شكل (4)

المرتبة - الحجم لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام (2013)



المصدر/ الباحثان بالأعتماد على بيانات الجدول (4) .

2- قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسة Jefferson) Law of the primate city

سعى الباحثون إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين مراتب المدن وأحجامها . وظهرت فكرة قانون المدينة المسيطرة أو المهيمنة أو الأولى كما تسمى أحياناً (Primate city) Mork Jefferson عام 1939 ، إذ يصفها جيفرسون بأنها أكثر المدن تأثيراً وسيطرة من النواحي السياسية والاقتصادية والسكانية . بمعنى : الاتجاه نحو التركيز السكاني في تجمعات حضرية كبيرة جداً ⁽⁵⁾ .

ففي داخل الإطار المساحي الواحد تبرز مدينة واحدة على المدن الأخرى وتظهر عليها بشكل لا يتناسب مع الترتيب التدريجي . ففي 28 دولة وجد جيفرسون أن أكبر مدينة يزيد عدد سكانها عن ضعفي المدينة الثانية مباشرة ، وفي 18 دولة تزيد 3 أمثالها وفي المتوسط العام لأغلب الحالات وجد أن النسب بين (المدينة الأولى) والثانية والثالثة هي على الترتيب 100 : 30 : 20 ⁽⁶⁾ .

أي أن هذا القانون يقوم على فكرة وجود مدينة رئيسة تحتل المرتبة الأولى في النظام الحضري هي في الغالب العاصمة ، التي تبرز سيطرتها على بقية المدن في الأقاليم ، تتركز فيها السلطة والخدمات

(5) رشود بن محمد الخريفي ، الحضرة في المملكة العربية السعودية ، دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي

ومعدلات نموها السكاني ، جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، 1998 ، ص 39 .

(6) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1977 ، ص 261 .

والأنشطة التجارية والصناعية والسكان ، مما يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى ، وقد يجعلها تصل إلى عشرات أمثال المدينة الثانية ، ويرى جيفرسون إن المدينة الأولى هي عادةً عاصمة الدولة الوطنية وإنها تعبر أكثر من أي مدينة غيرها عن الكيان الوطني وتساهم أكثر ومن أي مدينة أخرى في توحيد الأمة .

ويبدو انه من الممكن لنا أن نعمق قانون الأولوية في ضوء التطور التاريخي فنسبة الأولوية لا تزداد فقط حيث النضج السياسي الوطني وإنما كذلك في المرحلة البدائية القصوى (الخام) من المدينة في الإقليم وما لدينا من أرقام عن أحجام المدن في أول مراحل الفترة الحديثة تدل على أن نسبة أولوية المدن الأولى قد تنافست باطراد مع النمو المدني العام وإن الأولوية في هذه المرحلة يمكن أن تكون أقل منها بكثير في أشد حالات النضج المدني الوطني ، وبمعنى هذا أن الأولوية تشتد وتزداد في حالتين متعارضتين تماماً الحاليتين الهامشيتين :

شدة البدائية الخام وشدة النضج أي ينبغي أن لا ننسى إن نسب الأولوية المختلفة هي تعبير خاص عن الشخصية الجغرافية للأقليم في كثير من الحالات (7) .

وبعد تطبيق هذا القانون على مدن منطقة الدراسة وجدنا أنه قد انطبق على مدينة النجف خلال مدة الدراسة (1977- 2013) وكما هو مبين في جدول (5) ، في حين لم ينطبق على المدن الأخرى ففي عام 1977 ونتيجة لإنخفاض نسبة سكان المدينتين الثانية والثالثة عن النسب المثالية التي جاء بها جيفرسون (30 ، 20) ، إذ بلغت نسبة المدينة الثانية (4، 17%) وتمثلان معاً (1، 20 %) من حجم المدينة الأولى

جدول (5)

تطبيق قانون المدينة الأولى لجيفرسون على مدن النظام الحضري لمحافظة النجف للمدة

(1977 - 2013)

المدن الفترة التعدادية	النجف	الكوفة	المناذرة
النسب النظرية	100	30	20
1977	100	4،17	2،7* ⁸ المشخاب

(7) جمال حمدان ، المصدر نفسه ، ص 228 .

⁸ * احتلت مدينة المشخاب المرتبة الثالثة بدلاً من مدينة المناذرة لعام 1977 مما أدى إلى حدوث تغير في ترتيب مدن النظام للمدة المذكورة فيما عدا ذلك استمرت مدينة المناذرة بسيطرتها على المرتبة الثالثة وعلى امتداد مدة الدراسة .

1987	100	17,6	3,1
1977	100	18,1	4,7
2013	100	16,1	2,9

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان للأعوام (1977-1987-1997) ، وتقديرات السكان للعام 2013 .

مما يدل ويثبت وجود مدينة أولى مهيمنة . بينما في عام 1987 بقيت نسبة المدينتين الثانية والثالثة تقل عن النسب المثالية إذ بلغت نسبة المدينة الثانية (6 ، 17%) ونسبة المدينة الثالثة (1 ، 3%) أي إنهما تمثلان معاً (7، 20%) من حجم المدينة الأولى وهذا يشير إلى استمرار هيمنة مدينة النجف . إما خلال عام 1997 فكانت نسبة المدينتين الثانية والثالثة (1، 18%) ، (7 ، 4%) على التوالي وتمثلان معاً (8 ، 22%) من حجم المدينة الأولى وهذا دليل على عدم انطباق القانون . واستمر عدم الانطباق هذا على سكان المدينتين الثانية والثالثة خلال عام 2013 وقد استمر انخفاض نسبة سكان المدينتين عن النسب المثالية إذ بلغ سكان المدينة الثانية (1، 16%) وسكان المدينة الثالثة (9 ، 2%) وبمجموع (19%) من حجم المدينة الأولى .

نستنتج من ذلك أن مدينة النجف هي الأولى والمهيمنة على مدن النظام الحضري بدليل انطباق مؤشر المدينة الأولى لجيفرسون عليها فحسب دون المدن الأخرى خلال ست وثلاثين عاماً (مدة الدراسة) .

3- المرتبة . الحجم حسب طريقة براوننك وجيبز (B roning and Gitbbs) :

تقوم هذه القاعدة أساساً على استخراج الحجم المتوقع (النظري) للمدن ضمن منطقة الدراسة والتي تم ترتيبها تنازلياً والتي توضحها الجداول (6،7،8،9) . إذ أظهر التطبيق العملي لها والمقارنة معها حقيقة جلية مفادها :

إن هناك فائض كبير جداً في حجم مدينة النجف بمقدار (96026) و (15773) و (189249) و (356794 نسمة) على امتداد مدة الدراسة (1977-1987-1997-2013) على التوالي . وبنسبة من الحجم الحقيقي تصل إلى (5- ، 51 / 7- ، 51 / 6- ، 49 / 8- ، 51) على التوالي .

جدول (6)

التراتب الحجمي لمدن النظام حسب طريقة براوننك وجيبز لعام 1977

المدينة	المرتبة	معكوس المرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري*	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
---------	---------	------------------	------------------	------------------	---------------------------------------	---------------------------	--------------------------

106 ، 1-	51 ، 5-	96025 ، 8-	90453 ، 2	186479	1,000	1	النجف
4 ، 50-	3 ، 89-	1835 ، 4-	45227	47062	0,5000	2	الكوفة
76 ، 2+	250+	202663 ، 1+	30151 ، 1	9888	0,3333	3	المشخاب
76 ، 4+	207 ، 4+	15257 ، 3+	22613 ، 3	7356	0,2500	4	المناذرة
69 ، 8+	232+	12642+	18091	5450	0,2000	5	الحيرة
83 ، 3+	502+	12570+	15076	2506	0,1600	6	الحرية
82 ، 9+	488 ، 1+	10732+	12929	2197	0,1400	7	القادسية
86 ، 1+	620+	9736 ، 4+	11307	1571	0,1250	8	الحيدرية
78 ، 5+	706+	8803 ، 3+	10050,3	1247	0,1111	9	العباسية
96 ، 9+	907+	8768 ، 3+	9045,3	277	0,1000	10	الشبكة
584 ، 9-+	9 -+ 3922	196634	264944	264033	2 ، 919		المجموع

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1977.

* تم الحصول على الحجم النظري عن طريق قسمة المجموع الكلي للحجم الحقيقي / المجموع الكلي لمعكوس الرتبة، وبتقسيم الناتج على مرتبة المدينة يتم الحصول على حجمها المتوقع .
 (-) يعني وجود زيادة في الحجم الحقيقي .
 (+) يعني وجود نقص في الحجم الحقيقي .
 * اختلاف الإشارة (+) أو (-) إمام الأرقام لا علاقة لها بعملية الجمع .

جدول (7)

التراتب الحجمي لمدين النظام حسب طريقة براوننك وجبيز لعام 1987

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
النجف	1	1,000	304832	147069	157763-	51 ، 7-	107 ، 2-
الكوفة	2	0,5000	77279	73535	3745-	4 ، 8-	5 ، 09-
المناذرة	3	0,3333	12077	49023	35579+	265+	72 ، 5+
المشخاب	4	0 ، 2500	13444	36767	8401+	70+	288 ، 5+
الحيرة	5	0,2000	8108	29414	21306+	263+	72 ، 4+

82، 1+	461+	20141+	24512	4371	0،1600	6	الحيدرية
82 ، 7+	3،481 +	17396+	21010	4371	0 ، 1400	7	الحرية
83 ، 7+	516 ، 4+	15407+	18384	2982	0 ، 1250	8	القادسية
85، 9+	471+	14037+	16341	2304	0،1111	9	العباسية
9 ، 80+	492 ، 1+	1442+	14707	293	0،1000	10	الشبكة
889 ، 8 -+	3075 ، 5 -+	295217	430762	429304	2 ، 919		المجموع

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان للعام 1987.

جدول (8)

التراتب الحجمي لمدن النظام حسب طريقة براوننك وجيبز لعام 1997

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
النجف	1	1,000	381486	192237	189249-	49 ، 6-	98 ، 4-
الكوفة	2	0.5000	97626	96118 ، 5	1507 ، 5 -	1 ، 6-	1، 56-
المنادرة	3	0.3333	25883	64079	38196+	148+	59 ، 6+
المشخاب	4	0 ، 2500	17053	48059	31006 +	189 +	64، 5+
الحيدرية	5	0,2000	6268	38445	32177+	513+	83، 6+
الحرية	6	1600 ، 0	5597	32039 ، 5	26443+	472 ، 4+	82، 2+
العباسية	7	0 ، 1400	4509	27462 ، 4	22954+	509 +	83، 5+
القادسية	8	0 ، 1250	3285	24029 ، 6	20745+	632 +	86 ، 3+
الشبكة	9	0،1111	211	213510	213299+	101090+	99 ، 1+
المجموع		2 ، 819	541918	735980	275577	103604 ، 9 -+	658 ، 7 -+

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان للعام 1997.

جدول (9)

التراتب الحجمي لمدن النظام حسب قاعدة براوننك وجييز لعام 2013

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
النجف	1	1,000	688548	331754	-356794	-8، 51	-5، 107
الكوفة	2	0,5000	157845	165877	-8032	-09، 5	-84، 4
المنادرة	3	0,3333	29230	110584	81354 +	3+، 278	5+، 73
المشخاب	4	0، 2500	28249	82938، 5	54689 +، 5	194 +	9+، 65
الحيدرية	5	0,2000	16921	66351	49430 +	292+	4+، 74
الحيرة	6	1600، 0	16790	55292، 3	38502 +، 3	229 +	6+، 69
العباسية	7	0، 1400	13141	47393، 4	34252 +، 4	261 +	2+، 72
الحرية	8	0، 1250	11383	41469، 2	30086 +، 2	264+	5+، 72
القادسية	9	0,1111	5855	36861، 5	31006 +، 5	530 +	1+، 84
الشبكة	10	0، 1000	428	33175، 4	32747 +، 4	765، 1 +	7+، 98
المجموع		2، 919	968390	9716963	716894، 3	2870، 5 -+	2 -+، 723

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات السكان للعام 2013.

وعلى هذا الأساس من الهيمنة والترهل الحجمي فإن الأمر يتطلب التقليل من حجمها بمقدار الإحجام المطلقة والنسبة أعلاه لتكون متطابقة مع القاعدة أو الحجم المثالي الذي ينبغي أن تكون عليه بمعنى أنها فاقت في حجمها الحقيقي الحجم النظري كثيراً ، فيما كانت المدن الأخرى بإحجام مغلقة صغيرة تقل كثيراً عن إحجامها نظرياً ، على الرغم من حالة التباين بينها على أساس الفترات التعددية الأربعة ، ففي عام 1977 نجد أن أكبر نسبة في مدينة الشبكة بواقع (+907) وأقلها في مدينة المشخاب (+205) وهكذا بالنسبة للمدن الأخرى في عام 1997 - 19987 كأعلى نسبة بواقع (+1، 7651) ومدينة الكوفة كأدنى نسبة بمقدار (+09، 5) .

إن المعطيات أعلاه تشير إلى حالة العجز والنكوص الحجمي باستثناء مدينة النجف التي مثلت المدينة الرئيسية بدون منازع بسبب خصائص وميزات تم التطرق لها في موضوع سابق وهذا يشير إلى وجود حاجة ملحة وواضحة لأحداث نوع من التوازن على مدن المنظومة الحضرية بدليل إن المدن التالية لمدينة النجف بحاجة إلى زيادة في إعداد سكانها لكون أن الحجم الحقيقي هو أقل من النظري أو المتوقع حسب القاعدة في الوقت الذي امتازت به مدينة النجف باستقطاب السكان وعلى طول مدة الدراسة (1977-2013) ، مما أدى إلى هيمنة وسيطرة حضرية واضحة للمدينة على مستوى المحافظة .

ولزيادة تأكيد ذلك يمكن أن نلاحظ بوضوح معدل الانحراف التام * والذي كانت عليه مدن المنظومة الحضرية والذي بلغ (23 ، 37 / 38 ، 34 / 42 ، 25 / 01 ، 37) للأعوام 1977، 1987 ، 1997 ، 2013 ، على التوالي ، مما يدل على ضرورة تحرك السكان من مدن الجداول (37 ، 38 ، 39 ، 40) بمقدار هذه النسب على التوالي من مدينة لأخرى لكي تتطابق مع هذه القاعدة في وقت بلغ معدل التحرك في عمومها بنسبة (+ 9 ، 3922) ، (+ 5 ، 3075) ، (+ 9 ، 103604) و (+ 5 ، 2870) ولأعوام (1977 ، 1987 ، 1997 ، 20123) على التوالي لكي تتلاءم مع القاعدة المذكورة .

مما تقدم يمكن القول إن حالة عدم التطابق مع قاعدة التراتب الحجمي بسبب الانحراف الكبير في الأحجام إذ أن حجوم المدن التي تلي المدينة الأولى أو الرئيسة صغيرة ، مما يؤكد تأثير عوامل بعينها ولاسيما العامل الديني وأخرى منبثقة عن الحالة الحضرية التي تعيشها مدينة النجف ، الأمر الذي جعل منها رئيسة مدن النظام الحضري بامتياز .

4- مؤشر الأولوية (دليل الهيمنة الحضرية) Walther Christaller

تعرض هذه النظرية التفسير الاستنتاجي الأول لتوزيع المدن المتوازن التدرج بأحجام المراكز الحضرية بدلالة الخدمات الحضرية . إذ ترتبط الأماكن المركزية حسب النظرية مع أقاليمها بعلاقات اقتصادية تقل أو تزيد حسب مستوى الخدمات التي يقدمها كل منها . ومن ثم جاءت النظرية لدراسة العلاقة بين مراكز توزيع الخدمات والبضائع في إقليم ما ، واثار ذلك في هرمية النظام الحضري في ذلك الإقليم ⁽⁹⁾ .

إن مقياس الأولوية أو الهيمنة هو أبسط مقياس للتركز فهو ينسب عدد السكان المدينة الكبرى إلى مجموعة سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم وقد اظهرت أهمية عنصر الخدمات كعامل رئيس في

(9) عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التعموي الإقليمي ، كلية التخطيط والإدارة ، جامعة عمان التطبيقية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط3 ، 2005 ، ص 145 .

توزيع حجم المدن ، لذا يمكن القول إن نظرية كرسنالر هي أولى النظريات والمفاهيم التي تتعلق باكتشاف العلاقات بين المدن من حيث وظائفها وإحجامها وتباعدها وإعدادها وتداخلها وترتيبها الهراريكي⁽¹⁰⁾ .

لذا فمقياس الأولوية ينسب عدد سكان المدينة الكبرى إلى مجموعة تعداد السكان الحضريين للمدن الثلاث التالية في الحجم السكاني ، فإذا كانت النتيجة تساوي واحداً صحيحاً فذلك يعني أن عدد سكان المدينة الأولى سيساوي مجموع سكان المدن الثلاثة التي تليها ويدل ذلك على وجود هيمنة للمدينة الأولى على النظام الحضري بشكل عام من حيث عدد السكان وعدد الوظائف والأنشطة المختلفة ، وتزيد الهيمنة تدريجياً كلما زادت قيمة الدليل على الواحد الصحيح وعكس ذلك صحيح.

ويعرض لنا الجدول (10) دليل الهيمنة الحضرية لمدن محافظة النجف خلال عام 1977 احتلت مدينة النجف المرتبة الأولى من حيث عدد السكان ثم تليها مدينة الكوفة في المرتبة الثانية ومدينة المشخاب في المرتبة الثالثة والمناذرة في المرتبة الرابعة ويتقسم عدد سكان مدينة النجف البالغ (186479 نسمة) على مجموع سكان المدن الثلاث التالية والتي شكلت (64306 نسمة) نجد أن هناك مؤشراً قوياً على هيمنة مدينة النجف على بقية المدن الأخرى بدليل بلغ (89 ، 2) ، إما خلال عام 1987 يظهر أن دليل الهيمنة قد ازداد مقارنة بعام 1977 إذ بلغ (96 ، 2) وبفارق موجب مقداره (07 ، 0 %) ، إما خلال العام 1997 فقد بلغ (71 ، 2) مما يؤكد استمرار وتيرة الهيمنة .

جدول (10)

قانون الأولوية أو دليل الهيمنة الحضرية لـ (كريستالر) للمدة (1977 - 2013)

دليل الهيمنة الحضرية	حجم سكان المدن			الفترة التعدادية
	الرابعة	الثالثة	الثانية	
2 ، 89	7356	9888	47062	1977
2 ، 96	13444	12077	77279	1987
2 ، 71	25883	17053	97626	1997
3 ، 19	29230	28249	157845	2013

(10) عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، ج3 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 56 .

* لمزيد من الأطلاع ينظر : محمد فرج جاسم طه العيساوي ، التحليل المكاني لتوزيع المستقرات البشرية في قضاء

الفلوجة أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، 2013، ص 190.

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي الإحصائي ، نتائج التعداد العام للسكان لمحافظة النجف للأعوام (1977 - 1987 - 1997) وتقديرات السكان للعام 2013 .

وفي عام 2013 فقد تكرر المشهد بقوة وبدليل بلغ (19، 3) إذ جاء نموها بصورة أسرع من نمو المدن الثلاث التالية لها خلال مدة الدراسة ، مما يشير إلى استمرارية تركيز السكان فيها ، فضلاً عن تقربها بتركيبها الوظيفي بالمقارنة مع مدن النظام الأخرى .

وبالتالي فالتركيز السكاني فيها لم يأت بمحض الصدفة ولا نتيجة عوامل عشوائية وإنما استجابة لقوى جاذبة وشديدة التأثير ، لتمتعها بخصائص ومميزات لا تتوفر في مدن المحافظات الأخرى ، وإن نفوذها يشتمل على المكانة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تحتلها في صفوف العلاقة الحضرية ، كعاصمة في الإقليم الإداري .

5- مقياس الكثافة الحضرية :

توصل كل من الباحثين (Eric Strobl , Luisito Bertinelli) عام 2003 ، إلى مقياس جديد للتركز الحضري يدعى (الكثافة الحضرية) عرف مقياس الكثافة الحضرية بنسبة سكان الحضر في المدن وقدرت نقطة التحول أو العينة للكثافة الحضرية لتكون (36 %) ⁽¹¹⁾ .

وباستخدام هذا المقياس يمكننا رصد التركيز الحضري في مدينة النجف وذلك من خلال مقارنة نسبة سكان الحضر فيها مع إجمالي سكان حضر المدن الأخرى التابعة للمنظومة الحضرية إذ يشير الجدول (11) إلى أن مدينة النجف تصدرت بقية المدن في حجم السكان إذ بلغت (186497 نسمة) فيما يقابلها من مجموع السكان الحضر لأجمالي المدن والبالغ (77554 نسمة) خلال العام 1977 وبكثافة تركيز بلغت (63 ، 70%) ما يؤكد بوضوح هيمنة وسيطرة عالية خلال تلك المدة . إما خلال العام 1987 فقد استمر مقياس الكثافة الحضرية بالارتفاع على مستوى المدينة وبواقع (71 %) وهذا يشير إلى استمرار ارتفاع معدل السكان الحضر على مستوى المدينة . إما خلال عام 1997 فقد بلغت كثافة التركيز الحضري (3، 70 %) .

جدول (11)

مقياس الكثافة الحضرية لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للأعوام 1977-2013

(11) دينا الدجاني ومحمد يسار عابدين ، اتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، العدد الثاني ، 2009 ، ص 53 .

المراكز الحضرية	حجم السكان 1977	النسبة	حجم السكان 1987	النسبة	حجم السكان 1997	النسبة	حجم السكان 2013	النسبة
النجف	186479	70,6	304832	71	381486	70,3	688548	71,1
الكوفة	47062	17,4	77279	17,6	97626	18,1	157845	16,1
المشخاب	9888	3,6	12077	3,8	17053	3,1	28249	2,8
المناذرة	7356	2,7	13444	3,1	25883	4,7	29230	2,9
الحيرة	5450	2,0	8108	1,8	/	/	16790	1,7
الحرية	2506	0,9	3614	0,8	5597	1,1	11383	1,1
القادسية	2197	0,8	2982	0,7	3285	0,6	5855	0,5
الحيدرية	1571	0,4	4371	0,9	6268	1,1	16921	1,7
العباسية	1247	0,4	2304	0,5	4509	0,8	13141	1,3
الشبكة	277	0,1	293	0,06	211	0,03	428	0,04
المجموع	264033	100	429304	100	541918	100	968390	100

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان للأعوام (1977 - 1987 - 1997) وتقديرات السكان لعام 2013 .

وخلال عام 2013 بلغ عدد السكان الحضريين في مدينة النجف (688548 نسمة) مقارنة مع إجمالي سكان الحضر للمدن الأخرى التابعة لها ضمن المنظومة الحضرية واستمرار وتيرة التركيز الحضري في المدينة بواقع (1 ، 71 %) مما يؤكد وبدون لبس هيمنتها على جميع عناصر النظام الحضري الذي تنتمي إليه الى حد الترهل في حجمها السكاني في المقابل قزمية واضحة لبقية المدن وفي هذا تأكيد إلى ما ذهبنا إليه كل المؤشرات السالفة الذكر في هذا العدد .

ومن المؤشرات الأخرى التي اعتمدتها الدراسة في هذا الصدد (12) :

6- متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى (*) :-

وهو متوسط الذي يعكس مدى نصيب المدينة الأولى بالمحافظة من سكان حضرها من ناحية ، ويدل على مدى التضرس الحجمي لمدينة أخرى ، إذ انه كلما ارتفع الرقم الخاص به كلما تضاءلت هيمنة المدينة الأولى والعكس صحيح ، وان توقف ذلك على مدن المحافظة ، لأنه كلما توزع سكان حضر المحافظة على عدد اكبر من المدن كلما أدى ذلك إلى انخفاض نصيب المدينة الأولى بها من

(12) احمد عبد العال ، هيمنة المدن المصرية ، دراسات في جغرافية المدن ، المجلة العلمية كلية الآداب ، جامعة المنيا ، 1998، ص3 .

جملة سكان حضرها ، وقد تم الحصول عليه بقسمة مجموع نسب المدن الأخرى- التالية للمدينة الأولى على عدد هذه المدن .

7- مؤشر التقارب الحجمي (**): -

الذي يدل على مدى الفارق الحجمي بين المدينة الأولى والمدن الأخرى بالمحافظة ، وكلما كانت مدن محافظة ما متقاربة حجماً كلما ضعفت هيمنة مدينتها الأولى والعكس الصحيح ، ويتوقف ذلك على نصيب المدينة الأولى بالمحافظة من جملة سكان حضرها ، وقد تم الحصول عليه عن طريق طرح (الجزر التربيعي لنواتج قسمة مجموع نسب المدن الأخرى على عددها مضروباً في 100) من 100

(*) تم استخراج متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى عن طريق القانون الآتي :-

مجموع نسب المدن الأخرى التالية للمدينة الأولى

عددها

** تم استخراج مؤشر التقارب الحجمي عن طريق القانون التالي :-

$$100 - 100 \times \sqrt{\frac{\text{مجموع نسب المدن الأخرى التالية للمدينة الأولى}}{\text{عدد هذه المدن}}}$$

8- مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى * :-

يعكس مدى أهمية هذه المدينة مقارنة بالمدن الثلاث بالمحافظة ، وقد تم الحصول عليه عن طريق طرح (الجزر التربيعي لمجموع نسب المدن التالية للمدينة الأولى) من 100.

9- مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى ** :-

ويعكس مدى هيمنة المدينة مقارنة بالمدن الثلاث التالية لها في الحجم وكلما صغر الرقم الخاص بهذا المؤشر كلما دل ذلك على قوة هيمنة المدينة الأولى والعكس صحيح ، وقد تم الحصول عليه عن طريق طرح (الجزر التربيعي لمجموع نسب المدن الثلاث التالية للمدينة الأولى) من 100 .

يتضح لنا من خلال الجدول (12) لعام 1977 أن متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى بلغ (3,26) وهذا يشير إلى هيمنة واضحة لمدينة النجف على بقية المدن ، شكل (5) ، فهو يشير إلى متوسط متواضع جداً بالمقياس إلى ما بلغته المدينة الأولى (النجف) من نسبة عالية بلغت (6)

70، %) من المجموع الكلي للسكان الحضر . إما فيما يتعلق بمؤشر التقارب الحجمي فقد بلغ (81) ، وهو يشير إلى حجم منفلت تدور في فلكه بقية المدن فلا تقارب حجمي البتة .
 في حين بلغ مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى (81) ودلالاته هي ذاتها في المؤشر الذي سبق ، إما مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى فقد بلغ (94، 4) وفيه طغيان للهيمنة بمقدار (95، 06%) .
 أما خلال عام 1987 فاستمرت هيمنة مدينة النجف إذ بلغ متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى (3،22)، جدول (13) ، في حين بلغ مؤشر التقارب الحجمي (79،4) ، إما مؤشر درجة الهيمنة الأولى فقد بلغ (61،94) ، في حين بلغ مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى (89، 4) ، شكل (6) .

* تم استخراج مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى عن طريق القانون التالي :
 (100 - مجموع نسب المدن الأخرى التالية للمدينة الأولى)

** تم استخراج مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى عن طريق القانون التالي :
 (100 - مجموع نسب المدن الثلاث التالية للمدينة الأولى)

جدول (12)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام 1977

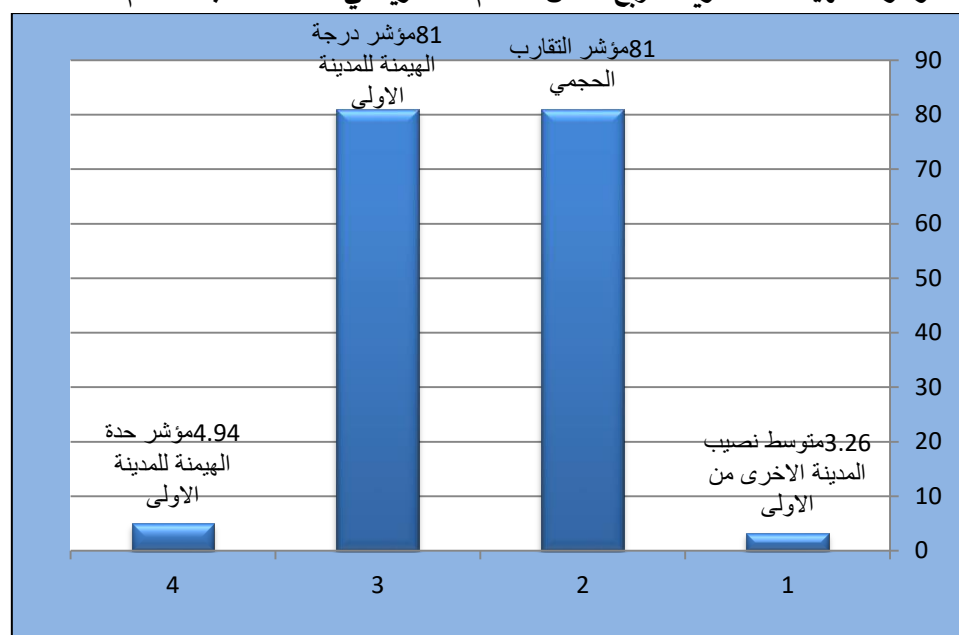
النسبة %	عدد السكان	المرتبة	المدينة
70,63	186479	1	النجف
17,82	47062	2	الكوفة
3,75	9888	3	المشخاب

2,79	7356	4	المناذرة
2,06	5450	5	الحيرة
0,95	2506	6	الحرية
0,83	2197	7	القادسية
0,60	1571	8	الحيدرية
0,47	1247	9	العباسية
0,10	277	10	الشبكة
%100	264033		المجموع
مؤشر التقارب الحجمي 81		متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى 3,26	
مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى 4,94		مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى 81	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف، 1977،

شكل (5)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربع لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام 1977



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (12) .

جدول (13)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام 1987

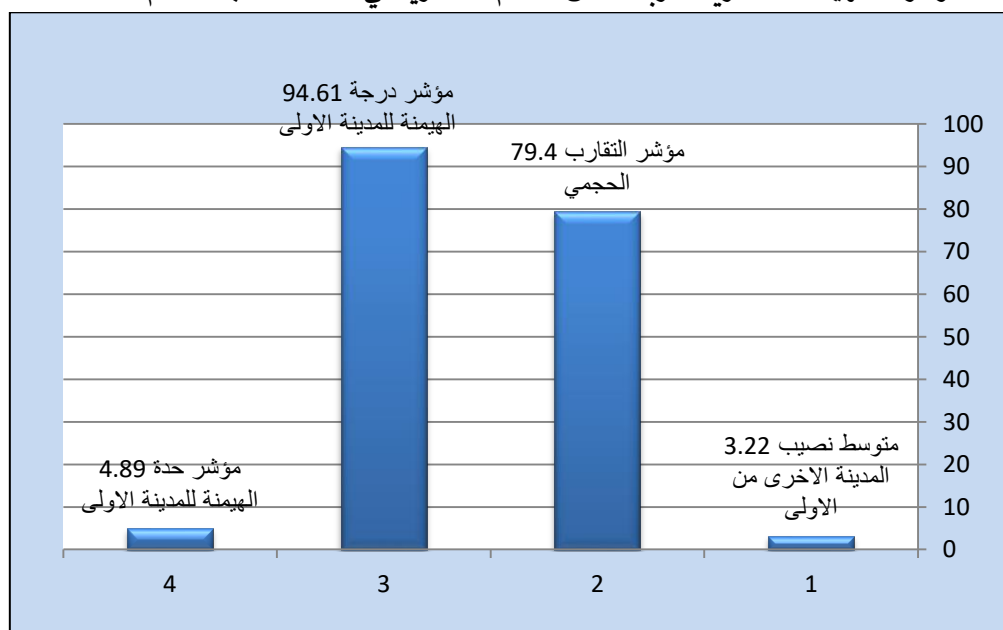
المدينة	المرتبة	عدد السكان	النسبة %
النجف	1	304832	71,0
الكوفة	2	77279	18,0

2,81	13444	4	المناذرة
3,13	12077	3	المشخاب
1,90	8108	5	الحيرة
0,84	3614	6	الحرية
0,70	2982	7	القادسية
1,02	4371	8	الحيدرية
0,53	2304	9	العباسية
0,07	293	10	الشبكة
%100	429304		المجموع
متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى 3,22		مؤشر التقارب الحجمي 79,4	
مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى 94,61		مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى 4,89	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف، 1987 .

شكل (6)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام 1987



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (13) .

إما خلال عام 1997 فقد بلغ متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى (3,70) ومؤشر التقارب الحجمي (92,3) ، مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى (94,56) ، مؤشر حدة الهيمنة الأولى فقد بلغ (5,09) ، جدول (14) وشكل (7) .

وفي عام 2013 ومن خلال معطيات الجدول (15) ، فقد بلغ متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى (21، 3) ، في حين بلغ مؤشر التقارب الحجمي (16، 79) ، إما مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى (62،94) ، في حين بلغ مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى (72، 4) ، شكل (8) .

جدول (14)

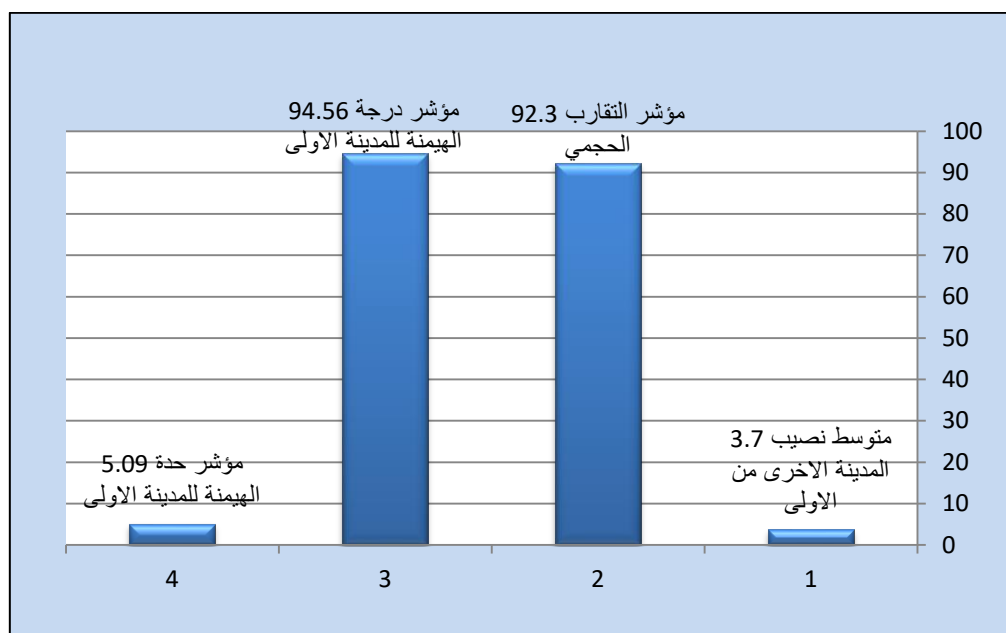
مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام 1997

المدينة	الترتبة	عدد السكان	النسبة %
النجف	1	381486	70 ، 40
الكوفة	2	97626	18 ، 01
المناذرة	3	25883	4 ، 78
المشخاب	4	17053	3 ، 15
الحيرة	5	/	/
الحرية	6	5597	1 ، 03
الحيدرية	7	6268	16، 1
القادسية	8	3285	0 ، 61
العباسية	9	4509	0، 83
الشبكة	10	211	04، 0
المجموع		541918	%100
متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى 3،70		مؤشر التقارب الحجمي 92،3	
مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى 94،56		مؤشر الهيمنة للمدينة الأولى 5،09	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف، 1997 .

شكل (7)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام 1997



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (14) .

جدول (15)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام 2013

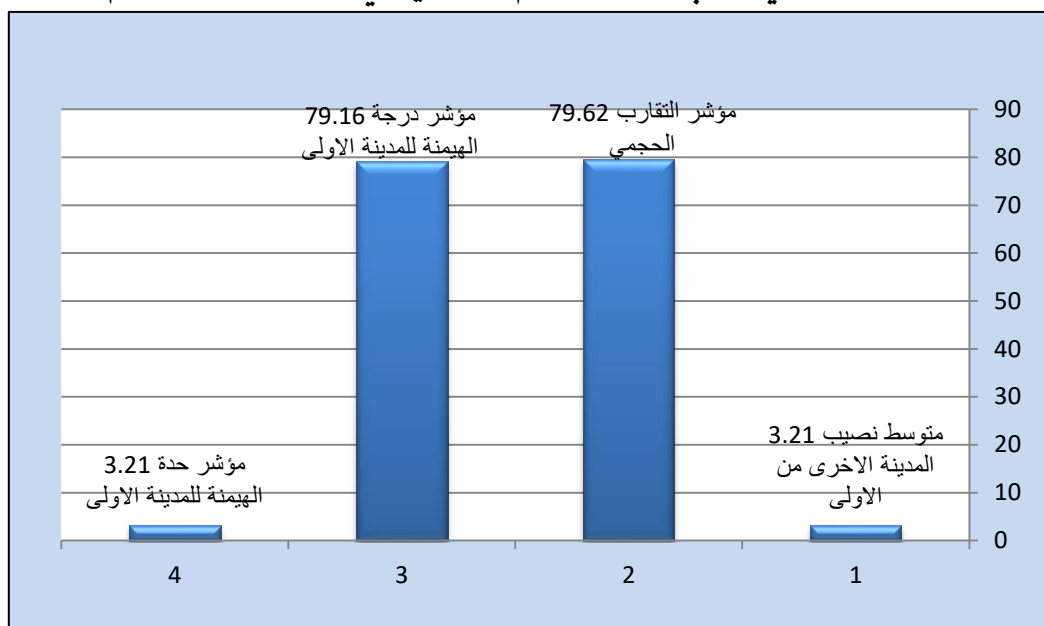
النسبة %	عدد السكان	الترتبة	المدينة
71 ، 10	688548	1	النجف
16 ، 30	157845	2	الكوفة
3 ، 02	29230	3	المنادرة
2 ، 92	28249	4	المشخاب
2 ، 92	16790	5	الحيرة
1 ، 73	11383	6	الحرية
1 ، 18	5855	7	القادسية
75 ، 1	16921	8	الحيدرية
0 ، 36	13141	9	العباسية
0 ، 04	428	10	الشبكة
100	968390		المجموع
مؤشر التقارب الحجمي 79،16		متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى 3،21	
مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى 4،72		مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى 94.62	

المصدر : الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج التقديرات العامة لسكان محافظة النجف للعام

2013.

شكل (8)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام 2013



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (15) .

وجميعها توضح بيان ما عليه واقع النظام الحضري من اختلال مكاني ووظيفي . لما تمارسه مدينة النجف من هيمنة مطلقة ، اذ بالإمكان وصف الحال كما الأشجار العملاقة وسط غابة كثيفة تمنع الضوء عن تلك التي تصغرها حجماً ، فهي تختزل كل نمو وتطور لها مما يجعل بعضها متسلقات وبعضها الآخر قزمية تستظل بظلها .

الاستنتاجات :

توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات :

- 1- بينت دراسة الوضع الراهن بروز ظاهرة الهيمنة الحضرية ممثلة في رئاسة مدينة النجف على بقية مدن المنظومة الحضرية بشكلٍ جلي ، دلالاتها التكس السكاني الذي ضمته ، الأمر الذي تسبب في حالة من استبدادية واعتباطية الهرم الحجمي بشكلٍ عام .
- 2- أثبت التطبيق العلمي للقواعد والأساليب الخاصة بالتراتب الحجمي عدم انطباق أي منها على هرم الأحجام في منطقة الدراسة ، سوى مدينة النجف التي كانت الأولى على إمتداد مدة الدراسة.

3- إن استمرار أسباب النمو الحجمي غير المتوازن لمدن الأقليم الحضري ضمن المحافظة على وضعه الراهن دون التدخل على اسس منظبطة ونظامية من الناحية التخطيطية يمكن أن يعزز من التفاوت والأختلال مكانيا .

4- كل ماتقدم يؤكد بيان عشوائية واختلال النظام الحضري حجميا ووظيفيًا، إذ أدت الهيمنة المطلقة لمدينة النجف إلى قزمية المدن الأخرى حجميا وتبعيتها وظيفيا .

المصادر:

- 1- الجار الله ، احمد جار الله ، تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية والمعدلة لقاعدة المرتبة - الحجم ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد 55 ، 1996 .
- 2- حسين ، عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ، بغداد ، 1977 .
- 3- حمدان ، جمال ، جغرافية المدن ، ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1977 .
- 4- الخريفي ، رشود بن محمد ، التضرر في المملكة العربية السعودية ، دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني ، جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، 1998 .
- 5- الدجاني ، دينا ومحمد يسار عابدين ، اتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، العدد الثاني ، 2009 .
- 6- عبد العال ، احمد ، هيمنة المدن المصرية ، دراسات في جغرافية المدن ، المجلة العلمية كلية الآداب ، جامعة المنيا ، 1998 .
- 7- عطوي ، عبد الله ، جغرافية المدن ، ج3 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 .
- 8- العيساوي ، محمد فرج طه ، التحليل المكاني للتوزيع المستقرات البشرية في قضاء الفلوجة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الانبار ، 2013 .
- 9- غنيم ، عثمان محمد ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ، كلية التخطيط والإدارة ، جامعة عمان التطبيقية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط3 ، 2005 .
- 10- الهيتي ، صبري فارس ، صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مطابع مديرية دائرة الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1986 .

